العنوان:	سلطة القاضي في نظام إدارة الدعوى المدنية وفقا لقانون أصول المحاكمات المدنية الأردني: دراسة مقارنة
المؤلف الرئيسي:	السميرات، مارلن مجدي غسان
مؤلفين آخرين:	النوايسة، باسل محمود حسين(مشرف)
التاريخ الميلادي:	2022
موقع:	مؤتة
الصفحات:	1 - 110
رقم MD:	1404935
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
اللغة:	Arabic
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة مؤتة
الكلية:	كلية الدراسات العليا
الدولة:	الاردن
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	السلطة القضائية، الدعوى المدنية، فض النزاعات، القوانين والتشريعات
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1404935

© 2024 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

السميرات، مارلن مجدي غسان، و النوايسة، باسل محمود حسين. (2022).سلطة القاضي في نظام إدارة الدعوى المدنية وفقا لقانون أصول المحاكمات المدنية الأردني: دراسة مقارنة(رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة مؤتة، مؤتة. مسترجع من http://:search.mandumah.com/Record/1404935

إسلوب MLA

السميرات، مارلن مجدي غسان، و باسل محمود حسين النوايسة. "سلطة القاضي في نظام إدارة الدعوى المدنية وفقا لقانون أصول المحاكمات المدنية الأردني: دراسة مقارنة" رسالة ماجستير. جامعة مؤتة، مؤتة، 2022. مسترجع من http://:search.mandumah.com/Record/1404935

© 2024 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

الفصل الأول
أدبيات الدراسة

1.1 المقدمة:

يُعَدُّ الحق في التقاضي من أبرز الحقوق التي كفلتها الأنظمة والمعاهدات والمواثيق الدولية والدساتير الوطنية، حيث إنه من حق المواطنين اللجوء إلى القضاء عند حصول المنازعات فيما بينهم، ذلك لأن القضاء هو السلطة المخولة بموجب القانون بالفصل في تلك المنازعات، وفي ظل زيادة الكثافة السكانية وتشابك العلاقات بين الأفراد أدى إلى زيادة في عدد المنازعات المطروحة أمام القضاء؛ الأمر الذي أدى إلى تأخير الفصل في النزاعات وبطء سير العدالة، وعليه فكان لا بد من إيجاد مخرج لهذه الأزمة، فكانت فكرة إدارة الدّعوى المدنية، والتي تقوم على أساس السيطرة المبكرة على الدّعوى القضائية من خلال وضعها منذ تقديمها تحت إشراف قاض أو موظف مختص يتولى مراقبة كافة إجراءات الدّعوى بدءاً من عملية تسجيلها مروراً بتبادل المذكرات والتبليغ واستكمال البينات، ومن ثم الاجتماع مع الخصوم وحصر نقاط التوافق والخلاف وتحديد جوهر النزاع وتقديم تقرير بذلك مع محضر الجلسة إلى قاضي الموضوع، كل ذلك بهدف اختصار الإجراءات الإدارية والقضائية التي تؤخر الفصل في الدعاوى.

فلقد كان في السابق تنظيم إجراءات الدّعوى المدنيّة بسيطاً ويفي بالغرض المطلوب ويحقق النتيجة المتوخّاة بالوصول إلى الحكم، ولعل ذلك يرجع إلى العدد القليل من الدعاوى التي تتناسب مع عدد السكان، لكن وفي ظل الازدياد السريع في أعداد السكان والتضخم في عدد المنازعات بين الأفراد أدى لتزايد في أعداد الدعاوى، فهنا أصبحت الحاجة ماسة لوجود نظام يختصر أمد التقاضي ويحقق النتائج المطلوبة بأسرع السبل وأبسطها، وهذا النظام يُعرف بإدارة الدّعوى المدنية[1]؛ إذ يُعدُ نظام إدارة

---

(1) الكتبي، جواهر جمعة (2008)، **نظام إدارة الدّعوى وفقاً لقانون الإجراءات المدنيّة الإماراتي**، ط1، دار النهضة العلمية للنشر، الإمارات، ص11.

الدّعوى المدنيّة بأنّه من الأساليب الحديثة التي أخذ بها القضاء في مختلف الدول ومنها القضاء الأردني والإماراتي والجزائري، وذلك من أجل تخفيف العبء على المحاكم من خلال ما يعرف بالسيطرة القضائية المبكرة على ملف الدعوى[1].

ومما سبق فإن نظام إدارة الدّعوى يوفر السيطرة الحقيقية على ملف الدّعوى بشكل مبكر، وذلك من خلال بسط موضوع الدّعوى أمام قاضٍ متخصص يضع يده على حيثيات الملف ويقوم بتشخيص حالة الاختلاف بين المتنازعين وما يناسبها من إجراءات وتدابير ملائمة لطبيعة المنازعة وإصدار الحكم المناسب.

ويُعدّ نظام إدارة الدّعوى المدنيّة من الأساليب الحديثة التي أخذت بها المملكة الأردنية الهاشمية وساهمت بشكل كبير وفعال في تخفيف العبء على المحاكم وثقل التكاليف المالية على المتداعين، ويُعدّ هذا النظام بأنه نظام إداريّ وقانونيّ على حد سواء، فهو إداري لأنّه يحقق كافة البينات واستكمالها، وقانونيّ لأنّ القاضي يقوم بتطبيق النصوص القانونية على الدّعوى المقدمة إليه، فإذا لم يتفق الأطراف بشكل ودي على حل النزاع كان ملف الدّعوى جاهزاً ببيناته ولوائحه إذ تتم إحالته إلى قاضي الموضوع، ومن هنا نرى بأن هذا النظام يكرس وقت قاضي الموضوع للأمور القانونية بعيداً عن الأمور الإدارية البحتة.

وتجدر الإشارة بأن فكرة إدارة الدّعوى المدنيّة ترجع في جذورها إلى الأنظمة القضائية الأنجلوسكسونية، وذلك لما حققته من نجاح في التغلب على العراقيل والصعوبات التي كانت تعمل على تأخير النظر في الدعاوى؛ إذ بدأت هذه الفكرة في بعض الأنظمة القضائية العربية ومنها القضاء الأردني الذي أخذ بها منذ العام 2008 بعد تعديل قانون المرافعات المدنيّة وفي قانون أصول المحاكمات المدنيّة رقم (24) لسنة 1988 وتعديلاته لسنة 2018، وقد أخذ بها المشرع الإماراتي بموجب القانون الاتحادي رقم (10) لسنة 2014، وفي التشريع الجزائري بموجب قانون الإجراءات

---

(1) والمقصود بالسيطرة القضائية المبكرة هو:" رصد ومراجعة مواعيد الإجراءات الخاصة بالتقاضي واختصار الوقت من خلال الموظفين العاملين في مكتب إدارة الدعوى"، المنصوري، محمد (2016)، **إجراءات رفع الدّعوى والتداعي أمام المحاكم طبقاً لقانون الإجراءات المدنية**، مكتبة الوفاء، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، ص10.

المدنيّة والإدارية رقم (8–9) لسنة 2008 والمعدل لسنة 2014، وفي ضوء ذلك فإن هذه الدّراسة تسعى من أجل الوقوف على النظام القانوني لإدارة الدّعوى المدنيّة في التشريعات السابقة ومعرفة مدى نجاعته في تحقيق العدالة في ضوء السلطة الممنوحة لقاضي إدارة الدّعوى المدنية.

ولتحقيق أهداف الدراسة سيتم تقسيمها إلى فصلين: الفصل الأول: مفهوم إدارة الدعوى المدنية ونشأتها، والفصل الثاني: الصلاحيات الممنوحة لقاضي إدارة الدعوى المدنية.

2.1 مشكلة الدّراسة وتساؤلاتها:

إنّ من أهم العقبات التي تواجه الجهاز القضائي الأردني هو العدد الهائل من الدعاوى التي تقدم إلى المحاكم، وفي ذلك يشعر المتقاضي ببطء عملية الفصل في الدّعوى والمماطلة بها وتعقيدها مما يؤثر على ثقته بالجهاز القضائي والإحساس بعدم وجود العدالة التي يتميز بها القضاء الأردني، وعليه يجب البحث عن سبلٍ من أجل مواكبة التطور الحاصل في بعض الأنظمة القانونية الأخرى بتطبيقها على أرض الواقع وذلك من أجل تحسين حالة القضاء، فاتجه الفكر القانوني والمشرع الأردني إلى أهمية تسريع الإجراءات القضائية من أجل الفصل في الدعاوى بأسرع وقت، وضرورة السيطرة على ملف الدّعوى وحصر البينات وصدور الحكم النهائي بها، ومن أجل التخفيف على القضاء تشكلت دائرة تسمى ب(إدارة الدّعوى المدنية) التي تقوم على السيطرة المبكرة على ملف الدعوى، حيث أُدرجت فكرة إدارة الدّعوى المدنيّة لأول مرة في الأردن عام 2008 بموجب قانون أصول المحاكمات المدنيّة الأردني رقم (24) لسنة 1988 وتعديلاته لسنة 2018 في نص المادة (59) مكرر.

وعليه تكمن مشكلة الدّراسة في البحث في المشكلات التي تنجم عن تطبيق فكرة إدارة الدّعوى المدنية، وسلطة قاضي إدارة الدّعوى المدنيّة في القضاء الأردنيَ والمقارن، حيث سيتم بحث أوجه نظام إدارة الدّعوى المدنيّة من كافة الجوانب والمبررات من أجل الوصول إلى معالجة العيوب والنواقص والقصور في التطبيق العملي لهذا النظام كعدم اهتمام كل من قضاة إدارة الدعوى والأطراف في التطبيق

الفعلي لهذا النظام، وبسبب ركاكة النصوص التي تنظمه، وضعف الصلاحيات الممنوحة لقضاة إدارة الدعوى المدنية واقتصار الواجبات الممنوحة لهم على أمور شكلية غير مجدية، لأن قاضي إدارة الدعوى المدنية لا يتعامل مع القضية بجدية لإحساسه بأن دوره في إدارة الدعوى المدنية هو إداري لا قضائي مما يتسبب له بعقدة نفسية، لا سيّما في نطاق نص المادة (59) مكرر من قانون أصول المحاكمات المدنيّة الأردني وعدم السير فعلياً وفق هذا النظام بموجب الإجراءات المنصوص عليها، حيث لا يزال هناك الكثير من الاهتمام من ناحية النصوص القانونية التي تنظم عمل جهاز إدارة الدعوى المدنية، وكذلك البحث في موضوع إدارة الدّعوى المدنيّة يحتاج للكثير من الاهتمام في البحث في النصوص القانونية التي تنظم سير جهاز إدارة الدّعوى المدنية، وتتمثل مشكلة الدّراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس: ما **سلطة القاضي في نظام إدارة الدّعوى المدنيّة وفقاً لقانون أصول المحاكمات المدنية؟** والذي يتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما المقصود بإدارة الدّعوى المدنية، ومتى كانت نشأتها؟
2- ما المبررات لوجود جهاز إدارة الدّعوى المدنية؟
3- ما أهمية وجود جهاز إدارة الدّعوى المدنيّة من الناحية القانونية والعملية؟
4- ما هي مهام قاضي إدارة الدّعوى المدنيّة والصلاحيات المخولة له؟
5- ما هي حدود صلاحية قاضي إدارة الدّعوى المدنية؟
6- ما هي إجراءات الدّعوى المدنيّة التي يقوم بها قاضي إدارة الدّعوى المدنية؟

3.1 أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدّراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1- بيان المقصود بإدارة الدّعوى المدنية، وبيان متى كانت نشأتها.
2- التعرف إلى المبررات لوجود جهاز إدارة الدّعوى المدنية.
3- بيان أهمية وجود جهاز إدارة الدّعوى المدنيّة من الناحية القانونية والعملية.
4- بيان مهام قاضي إدارة الدّعوى المدنيّة والصلاحيات المخولة له.
5- التعرف إلى حدود صلاحية قاضي إدارة الدّعوى المدنية.
6- بيان إجراءات الدّعوى المدنيّة التي يقوم بها قاضي إدارة الدّعوى المدنية.

4.1 أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدّراسة في شقين: الأهمية النظرية، والأهمية العملية:

الأهمية النظرية:

تنطوي الأهميَة النظرية للدراسة في أن المشرع الأردني والمقارن قد تبنوا نظام إدارة الدّعوى المدنيّة بشكل حديث في أصول المحاكمات المدنيّة والإجراءات المدنيّة والتجارية، حيث تمّ العمل بهذا النظام في السنوات القليلة السابقة، ومن هنا فإن نظام إدارة الدّعوى المدنيّة يحتاج إلى البحث والدراسة القانونية النظرية والعملية وذلك لبيان مدى نجاعة التشريعات المقارنة عندما أخذت بهذا النظام، ومدى كفايتها في تحقيق الأهداف المرجوة في إدارة الدّعوى المدنية.

الأهمية العملية:

تكمن الأهمية العملية في تسليط الضوء على أهداف إدارة الدّعوى المدنيّة وما يترتب عليها من نتائج لإيجاد القصور التشريعي الذي وقع به المشرع الأردني لا سيّما في نص المادة (59) مكرر من قانون أصول المحاكمات المدنيّة والمقارن مع التشريع الإماراتي والجزائري، ومن خلال بيان العيوب والنواقص والقصور في التطبيق العملي لهذا النظام كعدم اهتمام كل من قضاة إدارة الدعوى والأطراف في التطبيق الفعلي لهذا النظام، وبسبب ركاكة النصوص التي تنظمه، وضعف الصلاحيات الممنوحة لقضاة إدارة الدعوى المدنية واقتصار الواجبات الممنوحة لهم على أمور شكلية غي مجدية، وبيان وكذلك بيان سلطة قاضي إدارة الدّعوى المدنيّة والمهام التي تقع على عاتقه والصلاحيات المخولة له في النظام، وبيان الصعوبات التي يواجهها من أجل الوصول إلى الحد من إجراءات التقاضي التي تأخذ وقتاً طويلاً.

5.1 فرضيات الدراسة:

1- تفترض الدّراسة أن إدارة الدّعوى القضائية ذات طابع إداري وليس قضائي.
2- أن إدارة الدّعوى المدنيّة قد تسهم في اختصار الإجراءات لبسط الإدعاء من قبل المدعي والمدعى عليه.
3- أن لإدارة الدّعوى المدنيّة دور فاعل في الحكم القضائي ومتابعة تنفيذه.

4- أن لإدارة الدّعوى المدنيّة دور هام في تيسير المنازعة وتجهيز ملف الدعوى.
5- هناك دور أساسي لإدارة الدّعوى المدنيّة في بسط الطلبات وتقديم الدفوع والطلبات المستعجلة.

6.1 منهجية الدراسة:

اعتمدت الدّراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج المقارن، وذلك من خلال تناول النصوص القانونية المقارنة الخاصة بإدارة الدّعوى المدنية، في ضوء التشريع والقضاء المقارن (الأردني، الإماراتي، الجزائري)، وذلك من أجل الوقوف على مدى أهميتها في تحقيق الأهداف المرجوة في سير إجراءات الدّعوى والوصول إلى الحكم النهائي في حل المنازعات.

7.1 محدِّدات الدراسة:

المحدد الموضوعي:

تناولت الدّراسة سلطة قاضي إدارة الدّعوى المدنية في القضاء الأردني والمقارن وفقاً لقانون أصول المحاكمات المدنيّة الأردني وقانون الإجراءات المدنيّة والتجارية الإماراتي والجزائري، دون التطرق لموضوع إدارة الدّعوى المدنيّة في تشريعات عربية أخرى.

المحدد المكاني:

سيتم تطبيق الدّراسة على الأنظمة القضائية والتشريعات في كل من المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الجزائرية.

المحدد الزماني:

ستطبق الدّراسة على المدة التي تم تطبيق إدارة الدّعوى المدنيّة فيها في القضاء الأردني منذ العام 2008 وفي القضاء الإماراتي منذ العام 2014 وفي القضاء الجزائري منذ العام 2014.

8.1 الدراسات السابقة:

من خلال استطلاع الدراسات السابقة التي تناولت موضوع إدارة الدّعوى المدنيّة نرى بأنها لم تتوسع بها بشكل كبير إلا في بعض المسائل التي تتعلق بالتعريف لإدارة الدّعوى المدنيّة ونشأتها وغير ذلك من الأمور النظرية، وهناك بعض الدراسات التي عالجت موضوع إدارة الدّعوى المدنيّة في جوانب محددة لكنها لم تتطرق إلى ما ستعالجه الدّراسة الحالية في سلطة قاضي إدارة الدّعوى المدنية، وفيما يلي استعراض للدراسات السابقة التي تناولت موضوع إدارة الدّعوى المدنية:

- دراسة (يسين،2020)، بعنوان:" **إدارة الدّعوى المدنيّة وجدوى تطبيقها في قانون الإجراءات المدنيّة والإداريـة**"[1]، حيث بّينت الدّراسة أن نظام إدارة الدّعوى المدنيّة من الأنظمة التي أخذت بها جل التشريعات المقارنة وهذا لما لها من مزايا تؤكد على تحقيق العدالة الناجز، ولعل أغلب مزاياها تتلخص في كل التشريعات المقارنة نحو تقسيم العمل الإجرائي إلى جزئين مهمين، جزء يهدف إلى تهيئة ملف الدّعوى والتدقيق في محتوياته ومراقبة إجراءاته من حيث حصر أطراف النزاع والتأكد من صحة تمثيلهم ومراقبة تبليغهم، وجمع وحصر وسائل الاثبات والمستندات وحصر نقاط الخلاف والاتفاق وتحديد جوهر النزاع، وجزء يهدف إلى بذل المساعي من طرف المكلف بإدارة الدعوى، من خلال الاجتماع مع أطرف النزاع وتسهيل الحوار والتفاوض بينهم وعرض الوسائل البديلة عن التقاضي لحل الخلاف ودياً بالتصالح أو الوساطة، فإذا لم يُوفق يحيل الملف إلى محكمة الموضوع بعد تحديد جدول جلساته، أمّا بالنسبة لإمكانية تطبيقه في التشريع الجزائري فإنه لن يضيف جديداً إلى ما هو قائم فما يقترح إعماله أمامه، يتم إعماله وبكفاءة عالية أمام ذات المحكمة التي تنظر الموضوع، والمدة التي سيستغرقها إجراء التحقيق في نظام إدارة الدّعوى المدنيّة أو في نظامنا الحالي تكاد تكون واحدة، فنفس المدة التي سيقضيها

---

(1) يسين، شامي (2020)، **إدارة الدّعوى المدنيّة وجدوى تطبيقها في قانون الإجراءات المدنيّة والإداريـة**، بحث منشور، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة أحمد دراية، الجزائر، مجلد (4)، عدد (2)، ص88.

قاضي التحضير في معالجة الملف يستطيع أن يقضيه قاضي الموضوع بنفس المدة ولعل في ذلك إضافة قضاة إلى الجسم القضائي بدون فائدة تقريباً، وخلصت الدّراسة إلى أن بطء سير العدالة يحرك نحو مزيد من الجهود للبحث عن فكرة تحد من هذه الأزمة، ولعل من بينها فكرة إدارة الدّعوى المدنية، والتي تتلخص فكرتها في السيطرة المبكرة على الدّعوى القضائية من خلال وضعها منذ تقديمها تحت إشراف قاض أو موظف مختص يتولى مراقبة كافة إجراءات الدّعوى بدءاً من عملية تسجيلها مروراً بتبادل المذكرات والتبليغ واستكمال البينات، ومن ثم الاجتماع مع الخصوم وحصر نقاط التوافق والخلاف وتحديد جوهر النزاع وتقديم تقرير بذلك مع محضر الجلسة إلى قاضي الموضوع، كل ذلك بهدف اختصار النظم الإجرائية والقضائية التي تؤخر الفصل في الدعاوى.

وتتميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بأنها تتناول السلطة الممنوحة للقاضي في إدارة الدعوى المدنية وبالتحديد في قانون أصول المحاكمات المدنية والبحث في عيوب نظام إدارة الدعوى المدنية الأردني والصعوبات التي يواجهها قضاة هذا النظام على عكس ما جاءت به الدراسة السابقة.

- دراسة (صباح، 2019)، بعنوان:" **نظام إدارة الدّعوى المدنية**"[1]، فقد بيّنت الدّراسة أن نظام إدارة الدّعوى المدنيّة يقوم على أساس توزيع الأدوار ما بين قاضي الإدارة وما بين قاضي الموضوع لغرض الفصل بين الوظيفة الإدارية والوظيفة القضائية أثناء سير الدعوى، وأن تراكم الدعاوى أمام المحاكم المدنية بسبب تأخير الفصل بها تُعد من المسائل المهمة التي توليها السلطة القضائية أهمية كبيرة كونها تتعارض مع أهداف ومبادئ قانون المرافعات المدنيّة في تحقيق القضاء العادل العاجل، فلم تفلح زيادة عدد القضاة أو تحديد سقف زمني بغرض حسم الدعاوى، لذلك يستدعي البحث عن وسائل أخرى لتسوية النزاعات بطريقة ترضي جميع الخصوم و تحقق الهدف من تخفيف العبء عن المحاكم، وتم إتباع المنهج

---

(1) صباح، محمد فواز (2019)، **نظام إدارة الدّعوى المدنية، مجلة الدراسات العليا**، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، مجلد (14)، عدد (55)، ص 215.

الوصفي التحليلي من خلال عرض تجربة بعض الدول التي أخذت بهذا النظام ومنها الأردن كنموذج يؤيد نجاح هذا النظام، وتوصلت الدّراسة الى نتائج أهمها هو فصل الوظيفة الإدارية للقاضي عن الوظيفة القضائية، وتبنت الدّراسة مجموعة من التوصيات كان أهمها هو العمل بنظام إدارة الدّعوى المدنيّة في المحاكم المدنيّة وتهيئة جميع متطلبات هذا النظام من مقرات وقضاة وموظفين إداريين بغية تعميم هذه التجربة ونجاح أهدافها.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة بأنها تتناول السلطة الممنوحة لقاضي إدارة الدعوى المدنية وفقاً لقانون أصول المحاكمات المدنية الأردنية، بيد أن الدراسة السابقة تناول نظام إدارة الدعوى المدنية ولم تتطرق إلى سلطة القاضي في هذا النظام، ويمكن أن تتشابه الدراستين في موضوع نظام إدارة الدعوى المدنية.

- دراسة (النوايسة، 2018)، بعنوان:" **أثر نظام إدارة الدّعوى على الفصل في الخصومة في القانون الأردني**"[(1)]، حيث هدفت الدّراسة للتعرض إلى أثر نظام إدارة الدّعوى على الفصل في الخصومة في القانون الأردني، وأهمية نظام إدارة الدّعوى المدنيّة في الأردن ومدى تحقيقها للأهداف التي أنشأت من أجلها، وتوصلت الدّراسة للعديد من النتائج كان أهمها: أن نظام إدارة الدّعوى المدنيّة يساعد في التسريع من إجراءات المحاكمة عند تطبيقه بشكل سليم، وأن هذا النظام لم يحقق الأهداف المرجوة منه وأنه في بعض الأحيان يعطي مفعولاً عكسياً بسبب عدم تطبيقه بالشكل المثالي، وخلصت الدّراسة إلى أن نظام إدارة الدّعوى المدنيّة يساعد على توفير الوقت والجهد إذا طُبّقَ بشكل نموذجي، حيث أدرك المشرع الأردني بوجود قصور في النصوص الناظمة لنظام إدارة الدّعوى المدنيّة مما دفعه إلى تعديل بعض القوانين ذات العلاقة، بيد أن هذا التعديل لم يقم بحل كافة المشاكل والصعوبات التي كشف عنها النظام، وهذا النظام يطبق فقط في محاكم البداية ولا وجود له في محاكم الصلح.

---

(1) النوايسة، صباح ممدوح (2018)، **أثر نظام إدارة الدّعوى على الفصل في الخصومة في القانون الأردني**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسراء الخاصة، عمان، الأردن.

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة في موضوع سلطة قاضي إدارة الدعوى المدنية، أما الدراسة السابقة فقد تناولت موضوع أثر نظام الدعوى المدنية في الفصل في الخصومة، وهذا الموضوع يعد جزءاً من الدراسة الحالية، وتلتقي الدراستين في بيان أوجه القصور والعيوب في نصوص نظام إدارة الدعوى المدنية.

- دراسة (اللوزي، 2018)، بعنوان:" **فاعلية إدارة الدّعوى المدنيّة في تحقيق العدالة الناجزة في القانون الإماراتي مقارنة مع القانون الأمريكي دراسة نظرية تطبيقية**"[1]، تناول هذا البحث فاعلية إدارة الدّعوى المدنيّة في تحقيق العدالة الناجزة في القانون الإماراتي مقارنة مع القانون الأمريكي" دراسة نظرية تطبيقية"، بحيث تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول. عالج الفصل الأول التكوين القانوني لإدارة الدّعوى المدنيّة وعلاقتها بالعدالة الناجزة، وبيّن الفصل الثاني دور إدارة الدّعوى في الخصّومة، أما الفصل الثالث فقد خصّص للدراسة التطبيقية الميدانية، والهدف من هذا البحث هو بيان الجوانب القانونية التي تناولها المشرع الإماراتي في قانون معدل لقانون الإجراءات المدنيّة رقم (10) لسنة 2014، والذي استحدث من خلاله إدارة الدّعوى المدنيّة في المحاكم الإماراتية، وقد صدر قرار وزير العدل رقم (140) لسنة 2015، والمتضمن تطبيق إدارة الدّعوى المدنيّة في المحاكم الاتحادية في الأول من مارس لسنة 2015، ومقارنة ذلك مع قانون الإجراءات المدنيّة الفيدرالي الأمريكي، لا سيّما أن القانون الأمريكي كان هو السبّاق إلى تطبيق إدارة الدّعوى المدنيّة في المحاكم.

وتوصل البحث إلى العديد من النتائج والتوصيات، كان أهمّها أن القانون الإماراتي لم يأخذ بنظام قاضي إدارة الدّعوى المدنية؛ بل أوكل الأمر إلى موظّفين عموميين في المحكمة، وهذا في مجمله انعكس على صلاحيات ومهام إدارة الدّعوى المدنيّة على خلاف القانون الأمريكي الذي أخذ بنظام قاض لإدارة الدّعوى المدنية،

---

(1) اللوزي، عادل سالم محمد (2018)، **فاعلية إدارة الدّعوى المدنيّة في تحقيق العدالة الناجزة في القانون الإماراتي مقارنةً مع القانون الأمريكي دراسة نظرية تطبيقية**، مجلة الأمن والقانون، أكاديمية شرطة دبي، مجلد (26)، عدد (2)، ص 133.

وهذا انعكس أيضا على توسيع صلاحياته، كما بينت الدّراسة التطبيقية الميدانية أنّ هناك ارتباطا وتأثيرا بين قيام إدارة الدّعوى المدنيّة بمهامها على أكمل وجه، وبين تحقق العدالة الناجزة في قانون الإجراءات المدنية.

ما يميز الدراسة الحالية بأنها تطرقت إلى موضوع في غاية الأهمية وهو سلطة قاضي إدارة الدعوى المدنية وهو ما غفلت عنه الدراسة السابقة، حيث أن الدراسة السابقة كانت ترتكز إلى البعد الإداري في نظام إدارة الدعوى المدنية وأثره على تحقيق العدالة الناجزة في التشريع الإماراتي، بالإضافة لذلك أن دراستنا أخذت بالمنهج المقارن بين التشريع الأردني والإماراتي والجزائري، أما الدراسة السابقة فقد تناولت التشريع الإماراتي فقط.

- دراسة (الديري، 2016)، بعنوان:" **السلطة المقيدة لقاضي إدارة الدّعوى المدنيّة في التشريع الأردني**"[(1)]، حيث تعرضت هذه الدراسة للسلطة المقيدة لقاضي إدارة الدّعوى المدنيّة في التشريع الأردني، التي عملت على تقييد سلطاته وما يقوم به من أعمال يمارسها، مستنداً إلى الصلاحيات ,والمهام التي مُنحت له قانوناً؛ فأدت إلى فقدان دائرة إدارة الدّعوى المدنيّة بعضاَ من أهدافها المرسومة؛ وبالتالي تم تأخير الفصل في كثير من الدعاوى المعروضة على القضاء، لقد منح المشرع الأردني قاضي إدارة الدّعوى هذه الصلاحيات؛ ليتمكن من فرض سلطاته وبسطها على ملف الدعوى؛ وذلك عند وضع يده عليه من خلال الإشراف على جميع الخطوات والإجراءات التي يتطلبها القانون ومراقبتها؛ لتجهيز هذا الملف وإعداده بصورة صحيحة، وصولاً إلى إحالته لقاضي الموضوع أو إحدى الطرق البديلة لفض النزاعات المدنية، وخلصت الدّراسة إلى أن تحديد الصلاحيات الممنوحة لقاضي إدارة الدّعوى المدنيّة في بعض الجوانب لا تمكنه من ممارسة سلطاته وفرضها وبالتالي يؤدي إلى تأخير الفصل في الدّعوى مما عمل على فقدان دائرة إدارة الدّعوى المدنيّة بعضاً من أهدافها، وأن تمتع قاضي الموضوع في بعض

---

(1) الديري، فايز أحمد (2016)، **السلطة المقيدة لقاضي إدارة الدّعوى المدنيّة في التشريع الأردني**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

الصلاحيات وحرمان قاضي إدارة الدّعوى المدنيّة منها أدى إلى تكوين مفاهيم خاطئة عن الدور الذي يقوم به قاضي إدارة الدّعوى المدنية، وأفقد هذه الإدارة شيئاً من هيبتها، كعدم إعطاء قاضي إدارة الدّعوى السلطة في إجبار الخصوم على الالتزام والحضور أمام قاضي إدارة الدعوى، وذلك ساهم في عدم الاكتراث واللامبالاة من قبل الخصوم، وأدى إلى تكوين مفاهيم خاطئة حول عدم جدوى هذه الدائرة، بالإضافة لذلك خلصت الدّراسة إلى أن التضييق على قاضي إدارة الدّعوى المدنيّة وتحديد صلاحياته من حيث إمكانية النظر في الدّعوى موضوعاً أدى إلى عدم وجود توازن بين ما تم منحه من دور إيجابي في الإشراف على ملف الدّعوى منذ بدايته، وما تم من تقليص لصلاحياته، مما أدى إلى الاعتقاد بأن ما يقوم به من عمل يتكسب الطابع الإداري، وأن دوره مكمل لدور قاضي الموضوع رغم الصفة التي منحها إياه المشرع فهو قاضي موضوع بالأساس.

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة في بيان السلطة الممنوحة لقاضي إدارة الدعوى المدنية بشكل عام، ولم تتطرق إلى السلطة المقيدة وهو ما جاءت به الدراسة السابقة، حيث أن السلطة تمنح لقاضي إدارة الدعوى ولكنها قد تكون مفتوحة أو مقيدة وفقاً لنص التشريع.

- دراسة (النوايسة، والذنيبات، 2015)، بعنوان:" **دور قاضي إدارة الدّعوى المدنيّة في إنهاء الخصومة في القانون الأردني**"[1].

هدفت الدّراسة إلى التعرف على دور قاضي إدارة الدعوي المدنيّة في إنهاء الخصومة في القانون الأردني، واتبعت الدّراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تناولت الدّراسة المهام القانونية لقاضي إدارة الدعوى المدنيّة وذلك من خلال الإشراف على ملف الدعوى وتنظيم المحضر، ومراقبة التبليغات والتأكد من صحة الخصومة، وتعيين جلسة والاجتماع بالوكلاء وحصر نقاط الاتفاق والخلاف، وفرض الغرامات، وناقشت

---

(1) النوايسة، باسل محمود حسين، الذنيبات، أسيد حسن أحمد (2015)، **دور قاضي إدارة الدّعوى المدنيّة في إنهاء الخصومة في القانون الأردني**، مجلة القانون والاقتصاد، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، مصر.

الدّراسة الإحالة إلى قاضي الموضوع وذلك من خلال الإحالة بسبب استكمال البينات والاجتماع بالخصوم، والإحالة بسبب عدم استكمال البينات، والإحالة بسبب عدم عقد الاجتماع، وتطرقت الدّراسة إلى تثبيت الصلح أو أي اتفاق آخر وذلك من خلال التسوية أو الصلح وأي اتفاق آخر (التحكيم) والوساطة، وأظهرت نتائج الدّراسة إلى ضرورة أن يشمل نظام إدارة الدعوى المدنيّة القضايا الصلحية والتي تختص محاكم الصلح بنظرها بحكم نوعها (الاختصاص النوعي)، كالدعاوي العمالية ودعاوي القسمة القضائية، وهناك أنواع أخرى تختص بنظرها بحكم قيمتها (الاختصاص القيمي).

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة في السلطة التي تخول لقاضي إدارة الدعوى المدنية وفقاً لنظام إدارة الدعوى المدنية بموجب قانون أصول المحاكمات المدنية الأردني، ولم تختصر في معالجة هذه السلطة في إنهاء الخصومة كما جاء في الدراسة السابقة، فكان هذا الموضوع جزءاً من الدراسة الحالية وهو ما يمكن اعتباره نقطة تشابه بين الدراستين.

- دراسة (المناصرة، 2012)، بعنوان:" **إدارة الدّعوى المدنيّة وتطبيقاتها العملية وفقاً لأحكام القانون الأردني**"[1]، هدفت الدّراسة إلى إبراز أهداف إدارة الدّعوى المدنيّة في مواكبة آخر المستجدات والتطورات العلمية، وتفعيل مبدأ حصر البينات واختصار إجراءات التقاضي ومدى تطبيقها فعلياً لدى إدارة الدّعوى المدنية من الناحية العملية، وكذلك بيان صلاحيات قاضي إدارة الدّعوى المدنيّة من خلال بيان دوره في تثبيت الصلح أو الاتفاق وفرض الغرامات والإحالة للوساطة كأحد حلول فض النزاعات، أو الإحالة لقاضي الموضوع للنظر في الدعوى، وخلصت الدّراسة إلى أن نظام إدارة الدّعوى في الأردن لم يحقق كافة الأهداف المرجوة منه، حيث أن تلك الأهداف لم تراعِ الطبيعة الخاصة للنظام القضائي الأردني من خلال إيجاد مفاهيم قانونية خاصة بالمجتمع الأردني تتماشى ومتطلباته، ولربما أن تلك الأهداف لم تتحقق بسبب وجود فجوة تشريعية وقع بها المشرع الأردني أثناء

---

(1) المناصرة، مجد وليد عطا (2012)، **إدارة الدّعوى المدنيّة وتطبيقاتها العملية وفقاً لأحكام القانون المدني الأردني**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

صياغة نص المادة (59) مكرر من قانون أصول المحاكمات المدنيّة والتي أدت إلى عدم اكتراث القضاة والمحامين وأطراف الدّعوى بنظام إدارة الدّعوى المدنية، وبّينت الدّراسة أن قلة المهام والصلاحيات الممنوحة لقاضي إدارة الدّعوى المدنيّة في ضوء نص المادة (59) مكرر في حال غياب أحد الخصوم أو كليهما بإجراء محاكمة الخصوم أو إسقاط الدعوى، وأن قاضي إدارة الدّعوى المدنيّة لا يملك أي صلاحية بشأن وزن البينة واستجواب الخصوم وإبداء رأيه في الموضوع، وهذا أدى لضعف إدارة الدّعوى المدنية.

ما يميز الدراسة الحالية بأنها تتناول موضوع سلطة قاضي إدارة الدعوى المدنية وفقاً لقانون أصول المحاكمات المدنية وليس إدارة الدعوى المدنية، حيث بينت الدراسة الحالية الصلاحيات الممنوحة لقاضي إدارة الدعوى المدنية ومن ضمنها إنهاء الخصومة وفقاً لقانون أصول المحاكمات المدنية.

9.1 خطة الدراسة :

الفصل الأول : أدبيات الدراسة

1.1 المقدمة

2.1 مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

3.1 أهداف الدراسة

4.1 أهمية الدراسة

5.1 فرضيات الدراسة

6.1 منهجية الدراسة

7.1 محددات الدراسة

8.1 الدراسات السابقة

9.1 خطة الدراسة

الفصل الثاني : مفهوم إدارة الدّعوى المدنيّة ونشأتها

1.2 مفهوم إدارة الدعوى المدنية

2.2 نشأة إدارة الدعوى المدنية

1.2.2 نشأة إدارة الدعوى المدنية في الأنظمة القضائية العربية

2.2.2 نشأة إدارة الدعوى المدنية في الأنظمة القضائية الغربية

الفصل الثالث : مفهوم إدارة الدّعوى المدنيّة ونشأتها

1.3 التزامات القاضي في الدعوى المدنية

1.1.3 مفهوم سلطة القاضي المدني

2.1.3 حيادية القاضي المدني ومدى علاقة سلطته بالنظام العام

3.1.3 ضوابط سلطة وصلاحيات القاضي المدني في إدارة الدعوى المدنية

1.3.1.3 الضوابط العامة التي تفرضها القواعد العامة

2.3.1.3 الضوابط الخاصة التي تفرضها القواعد القانونية

2.3 مظاهر سلطة وصلاحيات القاضي المدني في الدعوى المدنية

1.2.3 مظاهر سلطة وصلاحية القاضي المدني

2.2.3 مظاهر سلطة وصلاحية القاضي المدني في تقدير البطلان

3.3 الصلاحيات الإجرائية لقاضي إدارة الدعوى المدنية

1.3.3 سلطة وصلاحيات قاضي إدارة الدعوى المدني بالإشراف على ملف الدعوى

2.3.3 سلطة وصلاحيات القاضي في استخدام الطرق البديلة لتسوية النزاع

1.2.3.3 التسوية المباشرة لحل النزاع

2.2.3.3 حل النزاع بالوساطة

3.3.3 السلطة الإجرائية والموضوعية لقاضي إدارة الدّعوى المدنية

الخاتمة

قائمة المصادر والمراجع